السّيْـفُ والقانُـونُ

تمهيد: هَلْ حَلّ مُشْكِلاتِ العَالَمِ هُوَ فِي الاحْتِكَامِ إِلَى السّيْفِ أَمْ إِلَى القَانُونِ؟... فِي الالْتِجَاءِ إِلَى القُوّةِ أَمْ إِلَى المَبْدَإِ؟... إِنّ أَصْحَابَ السّلْطَانِ مِمّنْ يَمْلِكُونَ تَقْرِيرَ مَصِيرِ البَشَرِيّةِ، يَقِفُونَ الآنَ وَفِي يُمْنَاهُمْ القُنْبُلَةُ الذّرّيّةُ أَوْ الهَيْدرُوجِينِيّةُ، وَفِي يُسْرَاهُمْ القَانُونُ أَوْ المَبَادِئُ، فِي جَانِبِ القَوَاعِدُ الصّارُوخِيّةُ، وَفِي الجَانِبِ الآخَرِ هَيْئَةُ الأُمَمِ المُتّحِدَةِ، وَهُمْ حَائِرُونَ خَائِفُونَ لاَ يُدْرِكُونَ، أَوْ هُمْ لاَ يَجْرُؤُونَ عَلَى اتّخَاذِ القَرَارِ...

توفيق الحكيم، «السّلطان الحائر»، المطبعة النّموذجيّة، الحلميّة الجديدة، د.ت.ص 9

القاضي: إِنّهَا لَمِنْ عَلاَمَاتِ المَجْـــدِ فِعْـــلاً يَا مَوْلاَيَ أَنْ يَخْضَعَ سُلْطَانٌ لِلْقَانُونِ كَمَا يَخْضَعُ لَهُ بَقِيّةُ النّاسِ...

الوزير: إِنّهُ لَجَمِيلٌ حَقّا يَا قَاضِي القُضَاةِ أَنْ يُطِيعَ الحَاكِمُ القَانُونَ كَمَا يُطِيعُهُ المَحْكُـــومُ... وَلَكِنْ فِي هَذَا مُجَازَفَةٌ كُبْرَى... إِنّ سِيَاسَةَ الحُكْمِ لَهَـــــا أَسَالِيبُهَا، وَحُكْمُ النّاسِ يَتَطَلّبُ وَسَائِلَ أُخْرَى...

مُجَازَفَة: مُخَاطَرَة

القاضي: إِنّي لاَ أَفْقَهُ شَيْئًا فِي السّيَاسَةِ، وَلاَ فِي مِهْنَةِ حُكْمِ النّاسِ!...

السّلطان: إِنّهَا مِهْنَتُنَا نَحْنُ... دَعْنَا إِذَنْ نُمَارِسْهَا بِوَسَائِلِنَا الخَاصّةِ!...

القاضي: إِنّي لَمْ أُغَلّ يَدَيْكَ يَا مَوْلاَيَ... إِنّ لَكَ مُطْلَقَ الحُرّيّةِ فِي أَنْ تُمَارِسَ حُكْمَكَ كَمَا تَشَاءُ!...

أُغَلّ: أقيّد

السّلطان: حَسَنٌ!... إِنّي أَرَى الآنَ مَا يَجِبُ عَلَيّ فِعْلُهُ!...

الوزيـــر: مَاذَا أَنْتَ صَانِعٌ يَا مَوْلاَيَ؟...

السّلطان: اُنْظُرْ إِلَى الشّيْخِ!... أَتَرَاهُ يَحْمِلُ سَيْفًا فِي مِنْطَقَتِهِ؟...كَلاّ بِالطّبْعِ... إِنّهُ لا يَحْمِلُ غَيْرَ لِسَانٍ فِي فَمِهِ يُدِيرُهُ بِكَلِمَاتٍ وَعِبَارَاتٍ. وَإِنّـــهُ لَيُحْسِنُ اسْتِخْدَامَ مَا يَمْلِكُ بِحِذْقٍ وَبَرَاعَةٍ، وَلَكِنّي أَنَا أَحْمِـــــلُ هَذَا!... «يُشِيرُ إِلَى سَيْفِهِ» وَهُوَ لَيْسَ مِنْ خَشَبٍ، وَلاَ هُوَ لُعْبَـــــةٌ مِنَ اللّعِبِ!... إِنّهُ سَيْفٌ حَقِيقِيّ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَصْلُحَ لِشَـــــيْءٍ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِوُجُودِهِ سَبَبٌ... أَتَفْهَمُونَ كَلاَمِي؟ !... أَجِيبُـوا!.. لِمَاذَا قُدّرَ لِي أَنْ أَحْمِلَ هَذَا؟ !... أَلِلزّينَةِ أَمْ لِلْعَمَلِ؟ !...

الوزيـــــر: لِلْعَمَلِ!...

السّلطان: وَأَنْتَ أَيّهَـــــا القَاضِـــــي... لِمَاذَا لاَ تُجِيـــــبُ؟... أَجِـــــبْ!... أَهُوَ لِلزّينَةِ أَمْ لِلْعَمَلِ؟!...

القاضـــي: لأَحَدِهِمَا...

السّلطان: مَاذَا تَقُولُ؟...

القاضـــي: أَقُولُ لِهَذَا أَوْ لِذَاكَ !...

السّلطان: مَاذَا تَعْنِي؟...

القاضـــي: أَعْنِي أَنّ لَكَ الخِيَارَ يَا مَوْلاَيَ السّلْطَانُ... لَكَ أَنْ تَجْعَلَهُ لِلْعَمَـــــلِ، وَلَكَ أَنْ تَجْعَلَهُ لِلزّينَةِ... إِنّي مُعْتَرِفٌ بِمَا لِلسّيْـــــفِ مِنْ قُـــــوّةٍ أَكِيدَةٍ، وَمِنْ فِعْلٍ سَرِيعٍ وَأَثَرٍ حَاسِمٍ، وَلَكِنّ السّيْفَ يُعْطِي الحَـــقّ لِلأَقْوَى، وَمَنْ يَدْرِي غَدًا مَنْ يَكُـــونُ الأَقْـــوَى؟... فَقَدْ يَبْـرُزُ مِنَ الأَقْوِيَاءِ مَنْ تَرْجَحُ كَفّتُهُ عَلَيْكَ!... أَمّا القَانُونُ فَهُوَ يَحْمِي حُقُوقَـكَ مِنْ كُلّ عُدْوَانٍ؛ لأَنّهُ لاَ يَعْتَرِفُ بِالأَقْوَى... إِنّهُ يَعْتَرِفُ بِالأَحَـــقّ!... وَالآنَ فَمَا عَلَيْكَ يَا مَوْلاَيَ سِوَى الاخْتِيَـــارِ: بَيْنَ السّيْـــفِ الّذي يَفْرِضُكَ وَلَكِنّهُ يُعَرّضُكَ، وَبَيْنَ القَانُونِ الذِي يَتَحَدّاكَ وَلِكِنّهُ يَحْمِيكَ !

توفيق الحكيم، السّلطان الحائر، دار مصر للطّباعة، توزيع دار الشّباب، تونس، د.ت. ص ص 56-58

تعريفات

الأعــلام

المؤلّف: توفيــق الحكيم: (انظرْ التّعريف به في النّصّ التّمهيديّ للمحور الثّاني).

مصطلحات:

القانون السّياســيّ: قاعدة التزاميّة تسـنّها سـلطة سياديّة لتنظيم العلاقات بين النّاس في مجتمع معيّن.

القانون الأخلاقيّ: قاعدة التزاميّة يتعيّن الامتثال لها لتحقيق الخير الأخلاقيّ

الفهم والتّحليل

1 - قطّع النّصّ وفق معيار حجاجيّ تراعي فيه تباين المواقف من السّيف والقانون.

2 - أبــانَ الحوار (من حيث الحجــم والمحتوى والتّقطّع) عن تنبيه القارئ إلى ميزان للقوى بين الشّخصيّات. وضّحْ ذلك.

3 - قــدّم القاضي حُججًا تزين للسّــلطان اختيار القانون وتفضيله على السّــيف، استخرجْها وبيّنْ ما لها من أثر محتمل في توجيه اختيار السّلطان.

4 - ماذا يعني الكاتب بقوله «فَقَدْ يَبْرُزُ مِنَ الأقْوِيَاء مَنْ تَرْجَحُ كَفّتُهُ عَلَيْكَ»؟

التّفكير وإبداء الرّأي

والآن فمَا عَلَيْكَ يَا مَوْلاَيَ سِوَى الاخْتِيَارِ: بَيْنَ السّيْفِ الّذي يَفْرِضُكَ وَلَكِنّهُ يُعَرّضُكَ، وَبَيْنَ القَانُونِ الّذي يَتَحَدّاكَ وَلِكِنّهُ يَحْمِيكَ !.. توسّعْ في هذا القول وأبْدِ رأيَك فيه.

إنتاج كتابيّ

يخفــي الصّراع الظّاهريّ، في هذا النّصّ، بين القاضي والسّــلطان صراعا أعمق بين مبدأيْ القوّة والقانون. حلّلْ هذا الرّأي في فقرة لا تتجاوز خمسةَ عشرَ سطرا، واستخدمْ في ذلك أدلّة واضحةً.

استعْمالُ «كُـلّ» فِي الحِجاجِ

1 - أمّا القَانُونُ فَهُوَ يَحْمِي حُقُوقَكَ مِنْ كُـلِّ عُدْوَانٍ.

كُـلّ: يتغيّر إعرابها بتغيّر موقعها في الجملة، والاسم الّذي يأتي بعدها يكون مجرورا بِالإِضَافَةِ.

كُـلّ في هذا السّـياق، كلمة تدلّ على الشّـمول والاسـتغراق لأفراد ما تضاف إليه أو لمجموعـة أجزائه. فالقانون، في حالة اختيار السّـلطان له حسـب القاضي، يحميه من ضـروب العدوان جميعا، ودون اسـتثناء. وهـي صيغة لا تخلو من مبالغـة، وربّما من مغالطة، لجأ إليها القاضي لإقناع السّلطان باختيار القانون.

ولكي تكون الحُجّة صحيحة من المفروض ألاّ يكون في الحكم استثناء، وهذا الشّرط ليس مسـتوفًى في هذه القضيّة بدليل أنّ السّـلطان قد اختار القانون، ووقع في مأزق، لأنّه بعد عرضه للبيع، رسـا المزاد على امرأة، فاشترته، ورفضت في بداية الأمر أن تعتقه. ومعنـى ذلك أنّ النّتيجة المقصودة لا يقـوم عليها برهان. وتتّضح المغالطة في صيغة هذه الحجّة الجدليّة في استعمال «كُـلّ» بدلا من «بَعْضٍ» أو «أَغْلَبِ».

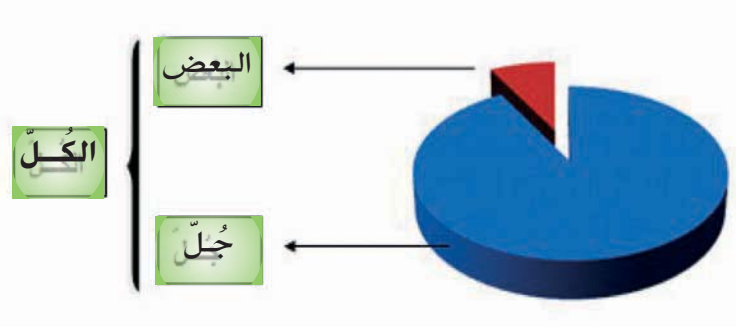

ميّزْ «كُـلّ» الّتي تدلّ على معنى الشّمول والاستغراق من الّتي تدلّ على معان مثل التّأكيد:

- لِكُـلِّ شَيْءٍ إِذَا مَا تَمّ نُقْصَانُ فَلاَ يُغَرّ بِطِيبِ العَيْشِ إِنْسَانُ (أبو البقاء الرّندي)

كُلّ تدلّ على:.....

- شَاهَدْتُ المَسْرَحِيّةَ كُـلّهَا. كُلّ تدلّ على:.....

- كُلّ فَتاةٍ بِأَبِيهَا مُعْجَبَـةٌ كُلّ تدلّ على:.....

إغناء

1 استوحى الحكيم فكرة المسرحيّة ممّا يرويه التّاريخ في سيرة القاضي (عبد العزيز بن عبد السّلام) (577 هـ - 1181 م / 1262 - 660 م)، عندما تصدّى للحكّام من أمراء الدّولة من المماليك الّذين كانوا عبيدا. إذ عرف بجرأته، فلم يصحّح لهم بيعا ولا شراء، ولا نكاحا. وتعطّلت مصالحهم. وكان من جملتهم نائب السّلطنة. فاجتمعوا، وأرسلوا إليه، فقال: نعقد لكم مجلسا، وينادى عليكم لبيت مال المسلمين، ويحصل على عتقكم بطريق شرعيّ. فرفعوا الأمر إلى السّلطان، فبعث إليه، فلم يرجع. فجرت من السّلطان كلمة فيها غلظة، فغضب الشّيخ، وحمل حوائجه، ومشى خارجا من «القاهرة»، فلم يصل إلى نحو نصف بريد إلاّ وقد لحق به غالب المسلمين. فبلغ السّلطان الخبر فركب بنفسه، ولحقه، واسترضاه، فرجع، وتمّ له ما أراد. ونادى على الأمراء واحدا واحدا، وغالى في ثمنهم، وقبضه، وصرفه في وجوه الخير.

حورية محمد حمّو، المسرح العربيّ بين التنظير والتطبيق « في سورية ومصر »، نشر اتّحاد الكتّاب العرب، 1999. ص. 194.

2 العدل والمساواة

قد تختلف مفاهيم العدل من عصر إلى آخر، وهذا واضح في أنّ العدل في نظر اليونان كان ينطوي على فكرة عدم المساواة، حيث أنّ عدم المساواة الطّبيعيّة بين البشر (وكذلك بين الأشياء) يتطلّب معاملة مختلفة، بينما نجد في عصرنا الحديث أنّ المساواة هي جوهر العدل. والحقيقة أنّ تحقيق المساواة، وليس الحفاظ على عدم المساواة، هو ما تعتبره الفلسفة القانونيّة الأخلاقيّة الحديثة الوظيفة الحيويّة للعدل.

إنّ فكرة ارتباط العدل بالمساواة في المعاملة مدينة بوجودها إلى ارتباط العدل بالأصول القانونيّة، فالمفروض أن يطبّق «القانون» بالتّساوي في جميع الحالات، وعلى جميع الأشخاص الّذين يتناولهم دون خوف أو محاباة، ودون تفريق بين غنيّ وفقير، أو قويّ وضعيف. والقانون الّذي يطبّق على الجميع بدون تمييز على هذا النّحو هو تجسيد للعدل؛ وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ العدل بهذا المعنى لا يعدو كونه المبدأ الشّكليّ للمساواة، ولا يمكن للعدل أن يعتبر حتّى كمبدإ للمساواة بدون توفّر هذه الصّفة.

دينيس لويد، تعريب سليم الصّويص، فكرة القانون، سلسلة عالم المعرفة، عدد 47، نوفمبر 1981، ص 112